

Distr.: General  
18 October 2007  
Arabic  
Original: English/Spanish

الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون

البندان ٩٤ و ١٠١ من جدول الأعمال

إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط

خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط

إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام

إضافة

المحتويات

الصفحة

٢	.....	ثالثاً - الردود الواردة من الحكومات
٢	.....	بوليفيا
٣	.....	مصر



## ثالثا - الردود الواردة من الحكومات

### بوليفيا

[الأصل: بالإسبانية]

[٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧]

- ١ - من الأساسي لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط أن تصبح إسرائيل طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وعضوا في الوكالة الدولية للطاقة الذرية.
- ٢ - ولا يرحح أن تنضم إسرائيل إلى المعاهدة أو أن تصبح عضوا في الوكالة لأن إحدى سياساتها للدفاع عن أراضيها هي زيادة قدراتها الحربية النووية، وهو ما يحدو ببلدان المنطقة إلى اعتماد تدابير بديلة لصون السلام.
- ٣ - وأجدى البدائل لصون السلام في المنطقة هو تحديد منطقة يمكن فيها تطبيق إجراءات تحقق شاملة وصارمة بحيث يتم تقييد الأنشطة النووية السلمية، وتعزيز الثقة المتبادلة بين بلدان المنطقة، وبالتالي تيسير إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية.
- ٤ - وأحد تدابير تعزيز الثقة التي تقترحها إسرائيل فرض ضمانات في جميع منشآتها النووية. وهذا التدبير لا حدود له إذا كان هناك بلد في المنطقة لا يخضع كافة منشآته للضمانات. ولئن كانت الدول الأطراف في المعاهدة مطالبة بالإبلاغ عن أنشطتها النووية، فإنه يلزم إجراء عمليات تفتيش دورية في شتى بلدان المنطقة كوسيلة من وسائل المراقبة، على غرار عمليات التفتيش التي تجريها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في مهل قصيرة.
- ٥ - وفي حال عدم إبلاغ البلد عن أنشطته حسب الأصول، فينبغي إجراء تفتيش مفاجئ للتحقق من دقة بلاغاته. وينبغي أيضا منع بلدان المنطقة من إجراء أي نوع من التجارب النووية التي من شأنها تقويض السلام في الشرق الأوسط.
- ٦ - ولهذا الغاية، من الأساسي إسهام الدول الكبرى الحائزة للأسلحة النووية في إحلال السلام في الشرق الأوسط، ومن اللازم توفير الضمانات الأمنية. ويتمثل أحد الخيارات في توفير ضمانات أمنية سلبية بحيث تمتنع الدول الحائزة للأسلحة النووية عن مهاجمة الدول الأطراف أو التهديد بمهاجمتها، و ضمانات أمنية إيجابية بحيث تقدم المساعدة لأي دولة حينما تتعرض لتهديد أو هجوم بالأسلحة النووية.

- ٧ - ومن السبل الكفيلة بإحلال السلام في منطقة الشرق الأوسط إزالة جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل في المنطقة كما دعا إلى ذلك الرئيس المصري مبارك.
- ٨ - وخلاصة القول إن الأسلحة النووية من صنع الإنسان وهو الوحيد المسؤول على تدميرها والقادر على إزالتها وبالتالي الإسهام في السلام العالمي.

## مصر

[الأصل: بالانكليزية]

[١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧]

- ١ - التزام مصر بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط أمر لا لبس فيه. إذ أدرج البند المعنون "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط" لأول مرة في جدول أعمال الجمعية العامة في عام ١٩٧٤ بناء على طلب جمهورية إيران الإسلامية ومصر. ومنذ ذلك التاريخ، تتخذ الجمعية العامة سنويا قرارا بشأن هذه المسألة، وتتخذ هذا القرار بتوافق الآراء منذ عام ١٩٨٠. ودأبت مصر على مر السنين على القيام بدور ريادي في الدعوة إلى تخليص الشرق الأوسط من خطر الأسلحة النووية.
- ٢ - وأكدت مصر، بوصفها دولة طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وطرفا موقعاً على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا (معاهدة بليندابا)، أكدت مرارا وتكرارا بوضوح لا لبس فيه رفضها للخيار النووي لما يمثله من خطر كبير على السلام والأمن والاستقرار في الشرق الأوسط. واليوم، تلاحظ مصر بقلق شديد أنه بينما أصبحت سائر دول الشرق الأوسط أطرافا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لا تزال إسرائيل للأسف متمادية في تجاهل النداءات المتكررة التي تدعوها إلى الانضمام إلى المعاهدة وإخضاع جميع مرافقها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، الأمر الذي يؤدي إلى استمرار خلل خطير في التوازن بالمنطقة ينبغي أن يعالج بطريقة مناسبة.
- ٣ - وتدل الأهمية التي أولاها مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ٢٠٠٠ لمسألة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط على التزام المجتمع الدولي بإنشاء هذه المنطقة. وفي إطار متابعة مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ القرار الذي اعتمده بشأن الشرق الأوسط مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها عام ١٩٩٥، أجمع المشاركون في المؤتمر على التأكيد مجددا، في الوثيقة الختامية للمؤتمر، على أهمية انضمام إسرائيل إلى المعاهدة بوصفها دولة غير حائزة

للأسلحة النووية وإخضاع جميع مرافقها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وبالفعل، فقد ورد في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ ما يلي:

يشير إلى أنه في الفقرة ٤ من منطوق قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط يطلب المؤتمر إلى دول الشرق الأوسط التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة، جميعها دون استثناء، أن تقوم بذلك في أقرب وقت ممكن وأن تخضع مرافقها النووية لكامل نطاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويلاحظ المشاركون في المؤتمر في هذا الصدد أن التقرير الذي أعدته الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط (NPT/CONF.2000/7) يذكر أن العديد من الدول انضم إلى المعاهدة ما جعل من جميع دول منطقة الشرق الأوسط، باستثناء إسرائيل، دولا أطرافا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويرحب المشاركون في المؤتمر بانضمام هذه الدول ويؤكدون مجددا أهمية انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم الانتشار وإخضاع جميع مرافقها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية تحقيقا لهدف انضمام جميع الدول للمعاهدة في الشرق الأوسط. (انظر ((NPT/CONF.2000/28, (Parts I and II) الجزء الأول، الفرع المعنون "المادة السابعة"، الفقرة ١٦)).

٤ - وإضافة إلى الدعوات الملحة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط في إطار عملية استعراض المعاهدة، في جملة أمور، قامت الوكالة الدولية للطاقة الذرية والجمعية العامة ومجلس الأمن بدعوة إسرائيل في عدد من القرارات إلى أن تخضع على وجه السرعة مرافقها النووية لضمانات الوكالة (قرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) وأشارت هذه الجهات إلى الهدف المتمثل في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط (قرار مجلس الأمن ٦٨٧) (١٩٩١)).

٥ - وتدرك مصر أن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط مهمة صعبة. إذ إن لكل منطقة من مناطق العالم خصائصها ويجب لدى إنشاء كل منطقة أن تراعى هذه الخصائص. بيد أنها لا تشاطر الرأي القائل بأنه لا بد من إقامة سلام شامل وعلاقات سياسية واقتصادية كاملة بين جميع دول المنطقة كشرط مسبق لبدء مفاوضات بشأن إنشاء هذه المنطقة. فلو كان مثل هذا الادعاء صحيحا، لتعذر على الأطراف إبرام معاهدة ثلاثيولكو أو حتى معاهدة بليندايا. ومما يؤسف له أن النزاعات لا تزال دائرة رحاها في مختلف أنحاء أفريقيا حتى يومنا هذا، ومع ذلك لم تتذرع الأطراف بهذه النزاعات كأسباب لعدم بدء المفاوضات بشأن إنشاء منطقة أفريقية خالية من الأسلحة النووية. وتعتقد مصر

اعتقادا راسخا أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مناطق التوتر والتراع، يسهم بالفعل إسهاما كبيرا في تخفيف حدة التوتر وبناء الثقة ومنع نشوب التفاعلات وإرساء علاقات سلمية وإقامة التعاون المشترك.

٦ - وعليه، فإن ربط إجراء مفاوضات بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط بقائمة من الشروط لا نهاية لها سيؤدي حتما إلى الفشل. وتعتقد مصر أن الشرط الذي لا بد منه لبدء المفاوضات بشأن تدابير إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط هو إبداء دول المنطقة الإرادة السياسية. ولا تشاطر مصر الرأي الذي يعتبر أن الهدف من إنشاء هذه المنطقة هو إنجاح عملية السلام ليس إلا. وعلاوة على ذلك، فإن القول بأنه لا بد من إقامة علاقات سلام كاملة بين إسرائيل ودول الجوار قبل بدء محادثات بشأن هذه المنطقة هو حجة تنطوي على تناقض.

٧ - إن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أي مكان في العالم يقتضي التزاما إقليميا بهذا الهدف. وكما يبرهن على ذلك اعتماد الجمعية العامة سنويا وبتوافق الآراء قرارا بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، واعتماد هيئة نزع السلاح في دورتها الموضوعية لعام ١٩٩٩ مبادئ توجيهية بتوافق الآراء بشأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس ترتيبات تتفق عليها الدول المعنية في المنطقة بحرية، فإن هذا الالتزام قائم في الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد، تلاحظ مصر مع الارتياح وجود اتفاق على ضرورة التشجيع على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط باعتبار ذلك خطوة لازمة تمهيدا لإنشاء منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل. وترى مصر أنه لا بد من ترجمة هذه الالتزامات إلى إجراءات ملموسة لو أريد لها أن تؤثر على عملية السلام في الشرق الأوسط بصورة واضحة وإيجابية.

٨ - بيد أنه في حين تواصل مصر تقديم قرارها السنوي المعنون "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط"، فإنه لا يسعها إلا أن تلاحظ للأسف أن اعتماد القرار بتوافق الآراء يعوزه التزام مماثل بتوافق الآراء بتنفيذه. وفي واقع الأمر، فإن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ليست جميعها ملتزمة، في ما يبدو، باتخاذ إجراءات فعالة لتخليص الشرق الأوسط من الأسلحة النووية. ولم تتخذ سوى خطوات ملموسة قليلة من أجل تحقيق الأهداف الواردة في القرار. ولا تزال الحالة على ما هي عليه بالرغم من التزام المجتمع الدولي مجددا بقضية منع انتشار هذه الأسلحة في العالم إثر الأحداث الإجرامية والمأساوية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

٩ - ومن شأن بدء هذه المفاوضات أن يشكل انطلاقة هامة في الجهود المبذولة لبناء الثقة في المنطقة، وهي الجهود التي تركز على أهداف يزداد صعوبة تحقيقها في جو ينعدم فيه الأمن وفي وقت ما زال فيه التهديد النووي يخيّم على المنطقة، مما يزيد من أخطار وتحديات انتشار الأسلحة النووية.

١٠ - وقد أولى المجتمع الدولي اهتماما كبيرا للقضايا المتعلقة بانتشار السلاح النووي التي برزت مؤخرا، باعتماده أحيانا نهجا جديدة لمعالجتها ودأب على تكريس قدر كبير من الموارد لهذه المهمة. ومع ذلك، فإن اهتماما مماثلا لا يزال لا ينصب على إسرائيل، ولا تُوجّه إليها إلا نداءات شفوية غير صارمة لتلتزم بالمعاهدة وتطبق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

١١ - وفي هذا الصدد، ترد فيما يلي التطورات الرئيسية التي استجرت منذ اتخاذ قرار الجمعية العامة ٥٦/٦١:

(أ) واصلت مصر التشديد في جميع المنتديات المتعددة الأطراف المعنية، الإقليمي منها والدولي، على أهمية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وتحقيقا لهذه الغاية، أشرت مشاورات ثنائية في القاهرة وفي عواصم بلدان أخرى في العالم أجمع، من بينها بلدان رئيسية في الشرق الأوسط.

(ب) ومنذ بدء الدورة الحالية لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومصر تحرص على معالجة مسألة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ودعوة المجتمع الدولي إلى اتخاذ تدابير محددة لتحقيق هذا الهدف عملا بالقرار المتعلق بالشرق الأوسط المعتمد في مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض المعاهدة وتمديدها ونتائج مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠؛

(ج) وأثناء اجتماع اللجنة التحضيرية الأولى لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ٢٠١٠ الذي عقد ببينينا في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠٠٧، قدمت مصر من بين ما قدمته ورقة عمل بشأن تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المذكور آنفا وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وعلاوة على ذلك، ستعمل مصر طوال دورة استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ من أجل اعتماد وثيقة ختامية عملية بشأن الموضوع في عام ٢٠١٠؛

(د) وخلال مؤتمر القمة التاسع عشر لمجلس الجامعة العربية، المعقود بالرياض يومي ٢٨ و ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٧، اتخذ رؤساء الدول والحكومات العربية القرار رقم ٣٨٢ المعنون "بلورة موقف عربي موحد لاتخاذ خطوات عملية لإخلاء منطقة الشرق

الأوسط من الأسلحة النووية“، الذي أبدوا فيه قلقهم من التطورات السلبية على الساحتين الدولية والإقليمية في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح وقرروا تقييم ومراجعة السياسة العربية المتبعة في العقدين الماضيين في ضوء التطورات الدولية؛

(هـ) وفي الدورة الرابعة والثلاثين التي عقدتها منظمة المؤتمر الإسلامي في إسلام آباد في الفترة من ١٥ إلى ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٧، اتخذ وزراء الخارجية القرار رقم ٣٤/٢٤ - س المعنون ”إدانة حيازة الكيان الصهيوني لقدرات تطوير الترسانة النووية“. وقد أعرب الوزراء عن قلقهم العميق إزاء قيام إسرائيل بأنشطة نووية سرية وحيازتها لقدرات نووية، مما يشكل تهديدا خطيرا ومستمرا للسلم والأمن الدوليين ولأمن الدول المجاورة لها والدول الأخرى، وأدانوا إسرائيل للاستمرار في تطوير وتخزين الترسانة النووية. وهكذا، فقد أكد الوزراء مجددا دعمهم لإقامة منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط باعتباره هدفا هائيا يقوم على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط كخطوة أولى؛

(و) وخلال الدورة الرابعة والثلاثين لمنظمة المؤتمر الإسلامي أيضا، اتخذ الوزراء القرار رقم ٣٤/١٩ - س المعنون ”إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا الوسطى وجنوب شرق آسيا“، الذي حذروا فيه من العواقب الوخيمة المترتبة على عدم انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، رغم حقيقة انضمام جميع دول الشرق الأوسط إلى هذه المعاهدة، ورفض إسرائيل إخضاع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وعدم الإعلان عن نيتها القيام بذلك.

(ز) وفي الدورة الحادية والخمسين التي عقدها المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية بفيينا في الفترة من ١٧ إلى ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، اتخذ المؤتمر العام قرارا قدمته مصر بشأن تطبيق ضمانات الوكالة في الشرق الأوسط. وينص القرار، في جملة أمور، على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ويدعو إلى تطبيق الضمانات الشاملة للوكالة في جميع دول المنطقة. لكن من المؤسف أن عددا من الدول التي أيدت القرار في الماضي اختارت الامتناع عن التصويت عليه هذا العام، وهو ما يدل على وجود اتجاه مقلق جدا يناهض بلوغ هدف التطبيق الكامل للضمانات الشاملة للوكالة في جميع الدول بالشرق الأوسط.

١٢ - وستواصل مصر السعي إلى بلوغ هدف إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط في أقرب وقت ممكن، استنادا إلى القرارات الدولية، بما فيها قرارات الجمعية

العامية ومجلس الأمن ذات الصلة، ونتائج مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض المعاهدة وتمديدھا ونتائج مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠. كما ستتابع مبادرة عام ١٩٧٤ المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، مما يمهد الطريق للتنفيذ النهائي للمبادرة التي اتخذتها في نيسان/أبريل ١٩٩٠ الداعية إلى إنشاء منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط. وفي هذا السياق، ستواصل مصر التماس دعم سائر الدول الملتزمة بتخليص العالم، على الصعيدين الإقليمي والعالمي، من تهديد الأسلحة النووية.